

أهمية تكوين لجان التدقيق في الشركات الجزائرية لتحسين وإرساء حوكمة الشركات، دراسة ميدانية من وجهة نظر الأكاديميين

The Importance of Forming Audit Committees in Algerian Companies to Improve and Establish Corporate Governance, A Field Study from the point of view of Academics

شرطي سميرة

¹ جامعة المدية، مخبر التنمية المحلية المستدامة samiracherrati83@gmail.com

cherrati.samira@univ-medea.dz

تاريخ الاستلام: 2024/09/30 تاريخ القبول: 2024/12/02 تاريخ النشر: 2025/01/31

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى إبراز دور لجان التدقيق في تحسين وإرساء الحوكمة في الشركات الجزائرية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين المتخصصين، ولتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع المفاهيم المتعلقة بلجان التدقيق وحوكمة الشركات، وتم إعداد وتصميم استبيان وتحليله بهدف استقصاء آراء الأكاديميين بخصوص موضوع البحث.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن تكوين لجان التدقيق له دور بارز في تعزيز حوكمة الشركات الجزائرية من خلال مساعدتها لمجلس الإدارة في القيام بأعماله، وتقييم نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، إضافة إلى دعم مهنة التدقيق واستقلاليتها وضمان نزاهة ومصداقية وشفافية القوائم المالية وبالتالي تحسين أداء الشركات.

كلمات مفتاحية: حوكمة الشركات، لجان التدقيق، الشركات الجزائرية، مجلس الإدارة، الشفافية.

Abstract:

This research aims to show the role of audit committees in improving and establishing governance in Algerian companies from the point of view of specialized university professors. To achieve the objectives of the research, the descriptive analytical approach was relied upon by collecting concepts related to audit committees and corporate governance. A questionnaire was prepared, designed and analyzed with the aim of surveying the opinions of academics regarding the research topic. This

study concluded that the formation of audit committees has a prominent role in enhancing Algerian corporate governance by assisting the board of directors in carrying out its work, evaluating the internal control system and risk management, in addition to supporting the auditing profession and its independence and ensuring the integrity, credibility and transparency of financial statements, thus improving the performance of companies.

Keywords: Corporate Governance, Audit Committees, Algerian Companies, Board of directors, Transparency

1. مقدمة:

أحدث انهيار بعض الشركات العملاقة وإفلاسها وقعا كبيرا هز الأسواق المالية العالمية، ووجه سبب هذه الأزمات إلى عدم نزاهة عمل مجالس إدارة هذه الشركات واللجان التابعة لها وضعف دورها الرقابي، وهذا ما أدى إلى أزمة ثقة بين إدارات الشركات والمساهمين وأصحاب المصالح نتيجة ضعف الإفصاح والشفافية، إضافة إلى انتشار الفساد المالي والإداري. لهذا كان من الضروري إيجاد حل لضمان حماية حقوق المساهمين ونزاهة عمل الشركات من خلال التوجه نحو تفعيل حوكمة الشركات وتشكيل لجان التدقيق، حيث حظيت هذه الأخيرة في الوقت الحالي باهتمام متزايد من طرف الشركات نتيجة دورها كأداة من أدوات الحوكمة، فهي تعتبر عنصرا هاما للتأكد من جودة التقارير المالية، ومدى فعالية نظام الرقابة الداخلية، كما أنها تقوم بمساعدة الإدارة في تقييم مخاطرها، إضافة إلى أنها تضمن استقلالية عملية التدقيق الداخلي والخارجي، وهذا ما ينعكس على تحسين الحوكمة في الشركات.

ولقد حاولت الجزائر مواكبة التطورات الحاصلة وسعت إلى إصلاح وتطوير ممارساتها المحاسبية من خلال تبني العديد من المبادرات لتطبيق الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية، ورغم كل المجهودات المبذولة إلا أن موضوع الحوكمة غير مفعل بالشكل المناسب بالنظر للتحديات التي تعيق تطبيقها في الشركات الجزائرية، وهذا ما أدى إلى البحث عن آليات لتحسين وإرساء الحوكمة في الجزائر والتي تتمثل في لجان التدقيق.

1.1 إشكالية البحث: مما سبق وضمن إطار البحث يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن لتكوين لجان التدقيق في الشركات الجزائرية أن يعمل على تحسين وإرساء حوكمة الشركات من وجهة نظر الأكاديميين؟

أهمية تكوين لجان التدقيق في الشركات الجزائرية لتحسين وإرساء حوكمة الشركات دراسة ميدانية من وجهة الأكاديميين

وبناء على الإشكالية الرئيسية يمكن صياغة التساؤلات الفرعية التالية:

- هل تهتم الشركات الجزائرية بتطبيق الحوكمة من وجهة نظر الأكاديميين؟
- هل تهتم الشركات الجزائرية بتشكيل لجان التدقيق بها من وجهة نظر الأكاديميين؟
- ماهو الدور الذي يمكن أن يلعبه تكوين لجان التدقيق في تحسين وإرساء حوكمة الشركات من وجهة نظر الأكاديميين؟

2.1 فرضيات البحث: تحقيقاً لأهداف الدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- تطبيق الحوكمة محدود وضعيف في الشركات الجزائرية.
- هناك غياب شبه كلي لتشكيل لجان التدقيق في الشركات الجزائرية ولا يرقى للمستوى المطلوب.

- تكوين لجان التدقيق له دور أساسي وبارز في تحسين وإرساء حوكمة الشركات.

3.1 أهمية البحث: تتبع أهمية البحث في إبراز الدور الذي تلعبه لجان التدقيق في تحسين وتعزيز حوكمة الشركات من خلال دورها في مساعدة مجلس الإدارة، وضمان استقلالية المدققين، وحماية حقوق المساهمين، والتأكد من سلامة ودقة المعلومات في القوائم المالية.

4.1 أهداف البحث: يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في تحديد دور لجان التدقيق في تحسين وتعزيز حوكمة الشركات، وهذا من خلال:

- التطرق للمفاهيم الأساسية لحوكمة الشركات.

- التطرق للمفاهيم الأساسية للجان التدقيق.

- إبراز دور لجان التدقيق في تحسين وتعزيز الحوكمة.

5.1 منهجية البحث: من أجل تحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته قمنا بإتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الأدبيات المتعلقة بموضوع البحث من كتب وأطروحات ومقالات ومواقع الانترنت، أما الجانب التطبيقي فقد تم إعداد وتصميم استبيان موجه إلى الأساتذة الجامعيين المتخصصين والذي تم تحليله عن طريق استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة بالاعتماد على حزمة التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (IBM SPSS).

6.1 هيكل البحث: بناء على إشكالية البحث، واستنادا إلى فرضياته قمنا بتقسيم البحث إلى جانبين:

الجانب الأول يتناول المفاهيم النظرية المتعلقة بحوكمة الشركات من خلال التطرق لتعريفها، أهدافها وأهميتها، مبادئها، خصائصها، آلياتها، والمفاهيم المرتبطة بلجان التدقيق كتعريفها، خصائصها، آلياتها ومسؤولياتها. أما الجانب الثاني يتناول الدراسة

الميدانية حيث تم فيه بيان دور لجان التدقيق في إرساء وتعزيز حوكمة الشركات في الجزائر من خلال استطلاع آراء الأكاديميين عن طريق الاستبيان. وفي الأخير الخاتمة التي تتضمن الإجابة على الإشكالية وإبراز أهم النتائج المتوصل إليها وتقديم بعض التوصيات.

2. حوكمة الشركات:

يحظى مفهوم الحوكمة باهتمام العديد من الهيئات والباحثين المختصين، خاصة بعد الفضائح المالية التي عرفتتها كبرى الشركات.

1.2 تعريف حوكمة الشركات:

لا يوجد تعريف موحد لحوكمة الشركات وهذا لتعدد أبعادها، ويمكن إيجاز بعضها فيما يلي:

تعرفها لجنة Cadbury بأنها ذلك النظام الذي يتم بواسطته إدارة الشركة ومراقبة أدائها (Cadbury, 1992, 14)، أما الاتحاد الدولي للمحاسبين فعرفها على أنها عبارة عن مجموعة من المسؤوليات والمهام التي يقوم بها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من أجل ضمان تحقيق الأهداف المسطرة، والتحقق من الاستخدام الأمثل لموارد الشركة (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2009، 10)، كما عرفها عناني بأنها الأسلوب المستخدم في الشركة للإشراف والرقابة على أنشطتها من أجل تحقيق أهدافها وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح من خلال الوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية ضمن إطار أخلاقي (عناني عبد الله، 2017، 242). فالحوكمة تركز على وضع إرشادات لإدارة الشركات والتحكم فيها، من خلال توجيه أعمالها لتقديم ضمان للمستثمرين أن أموالهم المستثمرة يتم إدارتها لتحقيق الربحية (Garzón Castrillón, Manuel Alfonso, 2021, 179).

ومما سبق يمكن القول أن حوكمة الشركات هي أسلوب لإدارتها تضمن جودة أدائها، فهي ليست هدفا في حد ذاتها وإنما أداة لتحقيق أهداف معينة كتحسين قدرة الشركات، ومحاربة الغش والاحتيال والممارسات غير الأخلاقية، الحد من إدارة الأرباح، تحقيق الشفافية والإفصاح والعدالة لضمان وحماية حقوق المساهمين.

2.2 أهمية حوكمة الشركات:

تكمن أهميتها فيما يلي (أحمد حلمي جمعة، 2003، 11):

- تعتبر من العناصر المهمة في تحسين الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي وتعزيز ثقة المستثمرين.

أهمية تكوين لجان التدقيق في الشركات الجزائرية لتحسين وإرساء حوكمة الشركات دراسة ميدانية من وجهة الأكاديميين

- توفير الحوافز المناسبة لمجلس الإدارة ولإدارة التنفيذ من أجل تحقيق أهداف الشركة والمساهمين.
- أداة لمحاربة الفساد من خلال تسهيل عملية الرقابة الفعّالة لمنع حالات الغش في القوائم المالية.
- المساعدة على توفير درجة من الثقة اللازمة لاستقطاب الاستثمارات خاصة الأجنبية.
- تشجيع الشركات على استخدام الموارد بطريقة أكثر كفاءة.
- ويمكن القول أن للحوكمة أهمية كبيرة تتعدى مفهوم الإدارة السليمة والرقابة للشركات، حيث تهتم بتحقيق التوازن بين مختلف الأطراف التي تتعامل مع الشركة، وتدعيم المركز التنافسي لها من خلال التحقق من أن الأهداف الإستراتيجية قد تم صياغتها بما يتلاءم مع كافة الأطراف.

3.2 مبادئ حوكمة الشركات:

- أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 1999 مجموعة من المبادئ الرئيسية لضمان التطبيق الجيد والسليم لحوكمة الشركات، وتم تعديلها سنة 2004، ومن أجل مواكبة ومسيرة التطورات الحاصلة في مختلف المجالات تم إصدار مبادئ جديدة في سبتمبر 2015 على النحو التالي (عناني عبد الله، 2017، 243):
- ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات.
 - المعاملة المتساوية لجميع المساهمين وضمان حقوقهم.
 - الشركات الاستثمارية وأسواق المال.
 - الإفصاح والشفافية.
 - مسؤوليات مجلس الإدارة.

ووفقاً لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإن الحوكمة تتضمن مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها وأصحاب المصلحة الآخرين، كما توفر الهيكل الذي يتم من خلاله تحديد أهداف الشركة ومراقبة الأداء والوسائل اللازمة لذلك. (Alina Hagi, et al, 2022, 97)

4.2 خصائص حوكمة الشركات:

- هناك مجموعة من الخصائص يجب أن تتوفر لتحقيق أهداف الحوكمة وهي (شرطي سميرة، 2010، 22) و (Masiye Banda et al, 2023, 50,51):
- الانضباط: إتباع السلوك الأخلاقي.

- الشفافية والإفصاح: من خلال إظهار كل ما يحدث في الشركة بشكل واضح وحقيقي.
- الاستقلالية: وهي فصل الملكية عن الإدارة.
- المسؤولية: أي أن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مسؤولون أمام كافة الجهات المرتبطة بالشركة.
- العدالة: أي المعاملة العادلة لجميع المساهمين.
- وعليه نلاحظ انه يجب توفر هذه الخصائص لضمان الحوكمة الجيدة للشركات.

5.2 حوكمة الشركات في الجزائر:

- قامت الجزائر بمحاولة تحسين مناخ الاستثمار من خلال السعي لضمان المساءلة والشفافية، وبذلت جهودا من أجل تعزيز حوكمة الشركات وذلك من خلال (شرطي سميرة، 2019، 79) :
- تشكيل الهيئة الوطنية للوقاية ومقاومة الفساد سنة 2006.
 - انعقاد أول مؤتمر حول الحكم الراشد في جويلية 2007.
 - إنشاء مجموعة عمل لحوكمة الشركات والتي تعمل مع كل من المنتدى العالمي لحوكمة الشركات وشركة التمويل الدولية لوضع دليل حوكمة الشركات الجزائري.
 - إصدار دليل حوكمة الشركات الجزائري سنة 2009.
 - إنشاء مركز حوكمة الجزائر سنة 2010 وتبني برنامج الاتحاد الأوروبي لتعزيز الحوكمة في الجزائر.
- نلاحظ انه بالرغم من هذه المحاولات والجهود المبذولة إلا أن تطبيق الحوكمة في الجزائر يبقى ضعيفا وبشكل سطحي مقارنة بالدول الأخرى.

3. لجان التدقيق:

هي آلية من آليات حوكمة الشركات وهي لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة.

1.3 تعريف لجان التدقيق:

حظيت لجان التدقيق باهتمام العديد من الهيئات، وقُدمت لها عدة تعاريف منها: عرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بأنها الوسيلة التي تحد من الممارسات والأساليب غير القانونية للإدارة العليا للشركات. (عمر احمد محمد، واحمد دحدوح، 2011، 470).

كما تم تعريفها بأنها لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة، وتقتصر عضويتها على الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين الذين لدى أحدهم الخبرة المالية والمحاسبية، وتتمثل أهم

أهمية تكوين لجان التدقيق في الشركات الجزائرية لتحسين وإرساء حوكمة الشركات دراسة ميدانية من وجهة الأكاديميين

مسؤولياتها في التحقق من المبادئ والسياسات المحاسبية المعتمدة في إعداد التقارير المالية، والتأكد من كفاية الإفصاح وشفافيته، ودعم استقلال المدقق الخارجي ومناقشة أعماله، وتقييم كفاءة المدقق الداخلي ودعم استقلاله، والتحقق من الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة، والتأكد من ملائمة نظام الرقابة الداخلية ومدى كفايته.(حمادة رشا، 2010، 102).

مما سبق يمكن القول أن لجان التدقيق هي آلية من آليات الحوكمة، فهي عبارة عن فريق عمل متخصص منبثق عن مجلس الإدارة يهدف إلى مساعدته في أداء مهامه الإشرافية والرقابية، حيث تقتصر عضويته على الأعضاء غير التنفيذيين، كما يجب أن يمتلك أعضائه الكفاءة والخبرة المحاسبية والمالية.

2.3 خصائص لجان التدقيق:

من أهم وأبرز مقومات لجان التدقيق ما يلي:

- استقلالية أعضائها: يجب أن يكون أعضاء لجنة التدقيق مستقلين عن إدارة الشركة، ولا توجد علاقة مباشرة أو غير مباشرة بينهم وبين الأعضاء التنفيذيين في الشركة (غروي خالد، 2023، 782).

- حجمها وعدد أعضائها: حُدد العدد المناسب لأعضاء لجنة التدقيق ما بين ثلاثة إلى خمسة أعضاء.

- الكفاءة المالية والمحاسبية: يجب أن يتمتع أحد أعضائها على الأقل بالمعرفة اللازمة وفهم الأمور المتعلقة بمجال المحاسبة والتدقيق. فوجود الخبرة المالية في لجان التدقيق يعمل على الحد من إدارة الأرباح، والتقليل من الأخطاء المحاسبية، وتحسين جودة التقارير المالية وبالتالي تحسين جودة التدقيق. (Rainsbury Elizabeth et al, 2024، 3)

- دورية اجتماعاتها: حُدد العدد المناسب لاجتماع لجنة التدقيق بما لا يقل عن ثلاثة مرات سنويا.

3.3 صلاحيات لجان التدقيق:

عملية تحديد صلاحيات لجنة التدقيق بوضوح يمكنها من القيام بأعمالها بشكل جيد، ومن بين هذه الصلاحيات أن يكون لديها صلاحية الحصول على كافة المعلومات، واستدعاء أي موظف أو عضو لحضور اجتماعاتها، طلب حضور مدقق الحسابات لمناقشته والتواصل معه (بارزان عمر علي، وآخرون، 2022، 643)

4.3 لجان التدقيق في الجزائر:

لم يقر المشرع الجزائري بإلزام الشركات بإنشائها وتركها ضمن الإصلاحات الاختيارية، فبالرغم من صدور ميثاق الحكم الراشد سنة 2009 وتوصيته بتشكيل لجان متخصصة لمساعدة مجلس الإدارة إلا أن دورها محصور في إبداء الرأي فقط، كما أن تطبيقها محصور فقط في المؤسسات المالية والبنوك حيث يُعتبر التنظيم رقم 02-03 الصادر بتاريخ 14 نوفمبر 2002 والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية أول نص قانوني تناول لجان التدقيق وإنشاءها فيها، غير أن هذا التنظيم لم يتطرق بشكل مفصل ومباشر للمهام والمسؤوليات التي يمكن أن تقوم بها هذه اللجان (بوزيان يوسف، حفصي رشيد، 2021، 113، 114).

فلاحظ من خلال ماسبق أن هناك تأخرا كبيرا على مستوى الجزائر في سن قوانين وتشريعات متعلقة بتشكيل لجان التدقيق وتحديد وضبط مهامها وتفعيل دورها، ومن هنا نرى أن واقع هذه اللجان ضعيف جدا ولم يرقى إلى المستوى المطلوب مقارنة بالدول الأخرى.

5.3 مسؤوليات ومهام لجان التدقيق في تعزيز حوكمة الشركات: للجان التدقيق دورا مهما في تحسين وإرساء الحوكمة، ويمكن إيجاز ذلك في النقاط التالية:

- مساعدة مجلس الإدارة على القيام بمهامه الإشرافية والرقابية، وتسهيل الاتصال بين أعضائه وبين المدققين.

- الإشراف على إعداد القوائم المالية من خلال استعراضها في الوقت المناسب قبل عرضها على مجلس الإدارة، والتأكد من مدى الإفصاح عن المعلومات، وضمان خلو القوائم المالية من التلاعب والاحتيال والتأكد من نزاهة ومصداقية التقارير المالية.

- تقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال العمل على دعم فعالية هيكل الرقابة الداخلية والتحقق من توفير الضمانات لمنع حدوث الأخطاء والمخالفات (بوشدوب طلال، جلاب محمد، 2021، 204).

- استقلالية عملية التدقيق من خلال تعيين المدققين وتحديد أتعابهم، ومراجعة خططهم ومدى فاعليتها، التحقق من عدم تدخل الإدارة في مهام وأنشطة المدققين، حل الخلافات بينهم وبين الإدارة، ضمان توفير الموارد اللازمة لعمل المدققين (بوخرص محمد أمين، تخربين وليد، 2022، 43).

- يعد إنشاء لجان التدقيق من بين التدابير الضرورية لحماية المساهمين وأصحاب المصالح، ومن أجل مراقبة المخاطر، والمحافظة على الموارد، وضمان الالتزام بالقوانين، حيث أن الشركات ومساهميها يعتمدون على قرارات لجان التدقيق، كما تقوم

أهمية تكوين لجان التدقيق في الشركات الجزائرية لتحسين وإرساء حوكمة الشركات دراسة ميدانية من وجهة الأكاديميين

اللجنة بالتأكد من أن الرئيس التنفيذي يسعى إلى تحقيق أهداف الشركة وبيذل قصارى جهده لتأمين مصالح الشركة وتحسين أدائها المالي. (Omar Turki Hazza et al, 2024, 4)

- تلعب لجان التدقيق دورًا رئيسيًا في ضمان امتثال الشركات للمتطلبات التنظيمية. فهي تشكل عاملاً بارزاً في تعزيز الممارسات المحاسبية والإفصاح داخل الشركة من خلال توفير الرقابة والتوجيه بشأن المخاطر والفرص والمساعدة في ضمان إدارة الشركات لأنشطة المسؤولية الاجتماعية بشكل فعال ومسؤول. (Hariem Abdullah, 2024, 3).

وعليه يمكن القول أن فعالية حوكمة الشركات مرتبطة أساساً بلجان التدقيق، فنجاح الحوكمة يتوقف على عمل لجان التدقيق.

4. الدراسة الميدانية لأراء الأكاديميين:

1.4 مجتمع وعينة البحث:

يضم مجتمع البحث على الأساتذة الجامعيين المتخصصين بقسم المالية والمحاسبة بجامعة يحي فارس بالمدينة والبالغ عددهم 40 أستاذاً، في حين تم توزيع الاستبيان على عينة مستهدفة متمثلة في 30 أستاذاً من المجتمع، حيث استلمت جميع الاستثمارات، إلا أنه تم إلغاء 03 منها ليكون عدد الاستثمارات القابلة للتحليل 27 استثماراً أي بنسبة 90% . ويمكن إيضاح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (01) توزيع الاستثمارات

الاستثمارات	العدد	النسبة %
الاستثمارات الموزعة	30	100
الاستثمارات المسترجعة	30	100
الاستثمارات المستبعدة	03	10
الاستثمارات القابلة للتحليل	27	90

المصدر: من إعداد الباحثة.

2.4 أسلوب جمع وتحليل البيانات:

لغرض التأكد من صحة الفرضيات قمنا باستخدام أسلوب المسح الميداني بجمع البيانات عن طريق توزيع استبيان لاستقصاء آراء الأكاديميين، وتم تصميمه وتقسيمه إلى قسمين:

القسم الأول: معلومات عامة عن أفراد العينة.
 القسم الثاني: دراسة أهمية تكوين لجان التدقيق في تحسين وإرساء حوكمة الشركات، ويحتوي 03 محاور:
 المحور الأول: حوكمة الشركات في الجزائر.
 المحور الثاني: لجان التدقيق في الجزائر.
 المحور الثالث: دور لجان التدقيق في تحسين وإرساء حوكمة الشركات.
 حيث تم قياس الفقرات الواردة في الاستبيان على مقياس ليكرت الثلاثي الموضحة في الجدول رقم (02)، وقمنا بالاعتماد على برنامج IBM SPSS لتحليله للوصول إلى النتائج.

الجدول رقم (02) مقياس ليكرت الثلاثي

مستوى الموافقة	غير موافق	محايد	موافق
درجة الموافقة	1	2	3
المجال	1,66-1	2,33-1,67	3-2,34

المصدر: من إعداد الباحثة.

3.4 اختبار التوزيع الطبيعي:

تم استخدام اختبار كولمغوروف – سمرنوف (Kolmogorov-Smirnov) لاختبار التوزيع الطبيعي للبيانات من عدمه، وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (03) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

الرقم	المحور	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig)
1	حوكمة الشركات في الجزائر	1.131	0.155
2	لجان التدقيق في الجزائر	0.923	0.362
3	دور لجان التدقيق في تحسين وإرساء حوكمة الشركات	0.953	0.323

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج spss

نلاحظ من الجدول أن القيمة الاحتمالية (Sig) لجميع محاور البحث أكبر من 05.0 وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

4.4 ثبات الاستبيان:

يقصد بثبات الاستبيان الاستقرار في النتائج عند إعادة توزيعها على العينة وذلك باستخدام معامل الفاكرونباخ، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (04) معامل الفاكرونباخ لقياس ثبات الاستبيان:

معامل الفاكرونباخ	عدد الفقرات
0.72	22

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج spss
من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة معامل الفاكرونباخ تقدر بـ 0.72 وهي أكبر من المعدل المقبول (0.60) وهذا يعني أن الاستبيان مستقر ويعطي نفس النتائج تقريبا إذا أعيد توزيعه على العينة نفسها.

5.4 تحليل نتائج الاستبيان:

أولا: خصائص عينة البحث: تتكون العينة من فئات مختلفة الخصائص كما يلي:

- توزيع العينة حسب المؤهل العلمي: وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (05) خصائص العينة حسب المؤهل العلمي:

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
دكتوراه	22	81.5%
ماجستير	05	18.5%
المجموع	27	100%

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج spss
نلاحظ من الجدول أعلاه أن أعلى نسبة من المستجوبين كانت من حاملي شهادة الدكتوراه بنسبة 81.5% بعدد 22 أستاذ، كما تمثل نسبة 18.5% من حاملي شهادة الماجستير بمقدار 05 أساتذة، وهذا يعني أن المستجوبين يحملون مؤهلات علمية كبيرة باعتبارهم أساتذة جامعيين، وهذا ما يشير إلى توفر الكفاءة لديهم للإجابة على الإستبيان، مما يعزز من دقة النتائج المتوصل إليها.

- توزيع العينة حسب الخبرة: وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (06) خصائص العينة حسب الخبرة:

الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	03	11.1%
من 5 إلى 10 سنوات	04	14.8%
أكثر من 10 سنوات	20	74.1%

المجموع	27	100%
---------	----	------

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أكثر المستجوبين لديهم خبرة أكثر من 10 سنوات بنسبة 74.1% أي ما يمثل 20 من أفراد العينة، يليهم من لديهم خبرة من 5 إلى 10 سنوات بنسبة 14.8% أي 4 أفراد، والباقي بنسبة 11.1% ما يمثل 3 أفراد خبرتهم أقل من 5 سنوات وهذا يدل على مستوى الخبرة لأفراد العينة.

ثانيا: تحليل وعرض نتائج الدراسة الميدانية:

قمنا بالتحليل الإحصائي لإجابات أفراد العينة على فقرات الاستبيان المتعلقة بمتغيرات البحث، حيث تم استخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف الإجابات وتم تفصيلها حسب فقرات كل محور من محاور البحث.

المحور الأول: تتمحور فقراته حول حوكمة الشركات في الجزائر:

الجدول رقم (07) تحليل واختبار فقرات المحور الأول:

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	اتجاه العينة
1	حوكمة الشركات مفهوم جديد في الشركات الجزائرية.	2.41	0.844	4	موافق
2	غياب المناخ المناسب للتطبيق الجيد للحوكمة في الشركات الجزائرية.	2.93	0.267	1	موافق
3	قلة التشريعات والقوانين المنظمة للحوكمة في الشركات الجزائرية.	2.56	0.641	3	موافق
4	غياب الإفصاح عن تقرير الحوكمة في القوائم المالية للشركات الجزائرية.	2.78	0.506	2	موافق
	مجموع الفقرات	2.666	0.325		موافق

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج spss

يبين الجدول رقم (06) قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لأراء أفراد العينة حول حوكمة الشركات في الجزائر، وباستعراض هذه القيم يتضح أن إجابات المستجوبين لم تختلف اختلافا ملحوظا فأغلب أفراد العينة أجابوا على فقرات المحور الأول بالموافقة، كما نلاحظ أن الفقرة رقم (2) حصلت على المرتبة

أهمية تكوين لجان التدقيق في الشركات الجزائرية لتحسين وإرساء حوكمة الشركات دراسة ميدانية من وجهة الأكاديميين

الأولى بمتوسط حسابي 2.93 وانحراف معياري 0.267 أي أن أفراد العينة يوافقون على أنه يوجد غياب للمناخ المناسب للتطبيق الجيد للحوكمة في الشركات الجزائرية، في حين احتلت الفقرة رقم (1) المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 2.41 وانحراف معياري بـ 0.844 أي أن حوكمة الشركات مفهوم جديد في الشركات الجزائرية.

وفي الأخير نلاحظ أن المتوسط الحسابي لدرجة موافقة المستجوبين على الحوكمة في الشركات الجزائرية قد بلغ 2.666 وبانحراف معياري 0.325 وهذا ما يعني أن الاتجاه العام للمحور هو (موافق).

المحور الثاني: تتمحور فقراته حول لجان التدقيق في الجزائر:

الجدول رقم (08) تحليل واختبار فقرات المحور الثاني:

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	اتجاه العينة
5	لجان التدقيق مفهوم جديد في الشركات الجزائرية.	2.44	0.751	2	موافق
6	تكوين لجان التدقيق في الشركات الجزائرية هو إجراء اختياري.	2.44	0.751	2	موافق
7	عدم وجود بورصة نشطة في الجزائر.	3	0	1	موافق
8	غياب سند قانوني جزائري يوضح مهام وعمل لجان التدقيق.	2.41	0.694	4	موافق
	مجموع الفقرات	2.574	0.420		موافق

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج spss

يبين الجدول رقم (07) قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لأراء أفراد العينة حول لجان التدقيق في الجزائر، وباستعراض هذه القيم يتضح أن إجابات المستجوبين لم تختلف اختلافا ملحوظا فأغلب أفراد العينة أجابوا على فقرات المحور الثاني بالموافقة، كما نلاحظ أن الفقرة رقم (7) حصلت على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 3 وانحراف معياري معدوم أي 0. أي أن كل أفراد العينة يوافقون على عدم وجود بورصة نشطة في الجزائر، كما تليها الفقرتين (5)

و(6) بمتوسط حسابي 2.44 وانحراف معياري 0.751 أي أن أفراد العينة يوافقون على أن لجان التدقيق هو مفهوم حديث في الجزائر كما أن تكوينها هو إجراء اختياري، في حين احتلت الفقرة رقم (8) المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 2.41 وانحراف معياري بـ 0.694 أي أن أفراد العينة يوافقون على غياب سند قانوني جزائري يوضح مهام لجان التدقيق. وفي الأخير نلاحظ أن المتوسط الحسابي لدرجة موافقة المستجوبين على لجان التدقيق في الشركات الجزائرية قد بلغ 2.574 بانحراف معياري 0.420 وهذا ما يعني أن الاتجاه العام للمحور هو (موافق).

المحور الثالث: تتمحور فقراته حول دور لجان التدقيق في تحسين وإرساء حوكمة الشركات:

الجدول رقم (09) تحليل واختبار فقرات المحور الثالث:

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	اتجاه العينة
9	وجود لجان التدقيق يسمح بالإشراف على ممارسة قواعد حوكمة الشركات.	3	0	1	موافق
10	وجود لجان التدقيق يسمح بمتابعة مدى التزام الشركات الجزائرية بالتشريعات والقوانين المعمول بها.	2.96	0.192	4	موافق
11	وجود لجان التدقيق يسمح بالاطلاع على أي تغيير في السياسات المحاسبية المستخدمة.	3	0	1	موافق
12	وجود لجان التدقيق يعمل على مساعدة مجلس الإدارة في تنفيذ مهامه.	2.93	0.385	5	موافق
13	وجود لجان التدقيق يعمل كحلقة وصل بين مجلس الإدارة والمدققين.	2.89	0.424	6	موافق
14	وجود لجان التدقيق يساهم في دعم	2.85	0.362	7	موافق

استقلالية التدقيق				
15	وجود لجان التدقيق يؤدي إلى تقييم وفحص نظام الرقابة الداخلية.	2.85	0.362	7 موافق
16	وجود لجان التدقيق يعمل على ضمان جودة وموثوقية القوائم المالية.	2.74	0.526	10 موافق
17	وجود لجان التدقيق يسمح بتعزيز الشفافية في كافة مجالات أنشطة الشركة.	2.59	0.501	11 موافق
18	وجود لجان التدقيق يسمح بضمن الإفصاح عن كافة المعلومات المتعلقة بالشركة.	2.48	0.580	14 موافق
19	وجود لجان التدقيق يسمح بحماية حقوق المساهمين	2.56	0.577	12 موافق
20	وجود لجان التدقيق يعمل على الحد من التلاعب بالأرباح.	2.52	0.580	13 موافق
21	وجود لجان التدقيق يعمل على المحافظة على أصول الشركة من سوء الاستخدام.	2.85	0.362	7 موافق
22	وجود لجان التدقيق يساهم في تحسين الأداء.	3	0	1 موافق
	مجموع الفقرات	2.801	0.163	موافق

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج spss

يبين الجدول رقم (08) قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لأراء أفراد العينة حول الدور الذي يمكن أن تلعبه لجان التدقيق في تحسين وإرساء حوكمة الشركات في الجزائر، وباستعراض هذه القيم يتضح أن إجابات المستجوبين لم تختلف اختلافا ملحوظا فأغلب أفراد العينة أجابوا على فقرات المحور الثالث بالموافقة كما نلاحظ أن الفقرات رقم (9) و(11) و(22) حصلت على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 3 وانحراف معياري 0 أي أن جميع أفراد العينة يوافقون على أن وجود لجان التدقيق يسمح بالإشراف على ممارسة قواعد حوكمة الشركات، كما أن وجود لجان التدقيق يسمح بالاطلاع على أي تغير في السياسات المحاسبية المستخدمة، إضافة إلى أن وجود لجان التدقيق يساهم في تحسين الأداء، في حين احتلت الفقرة

رقم (18) المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 2.48 وانحراف معياري — 0.580 أي أن وجود لجان التدقيق يسمح بضمان الإفصاح عن كافة المعلومات المتعلقة بالشركة.

وفي الأخير نلاحظ أن المتوسط الحسابي لدرجة موافقة المستجوبين على دور لجان التدقيق في تحسين وإرساء حوكمة الشركات في الشركات الجزائرية قد بلغ 2.801 بانحراف معياري 0.163 وهذا ما يعني أن الاتجاه العام للمحور هو (موافق) بمعنى أن الأفراد يوافقون على وجود دور هام للجان التدقيق في تحسين حوكمة الشركات.

ثالثا: اختبار الفرضيات: سيتم الاعتماد على اختبار T test للعينة الواحدة لاختبار مدى صحة الفرضيات، حيث تُقبل الفرضية البديلة إذا كانت T المحسوبة أكبر من T الجدولية ومستوى الدلالة أقل من 0.05.

الجدول رقم (10) اختبار T لمحاور البحث

الرقم	المحور	قيمة T الجدولية	قيمة T المحسوبة	الدلالة Sig
1	حوكمة الشركات في الجزائر	2	10.652	0.000
2	لجان التدقيق في الجزائر	2	7.090	0.000
3	دور لجان التدقيق في تحسين وإرساء حوكمة الشركات	2	25.434	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج spss

- **اختبار الفرضية الأولى:** لاختبارها الفرضية الأولى تم إجراء اختبار T على المحور الأول، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة T المحسوبة 10.652 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تقدر بـ 2 وبدلالة 0.000 أي أقل من 0.05، وعليه يتم قبول الفرضية التي تنص على أن تطبيق حوكمة الشركات محدود في الشركات الجزائرية، ويرجع ذلك إلى غياب المناخ المناسب للتطبيق الجيد للحوكمة في الشركات الجزائرية، وقلة التشريعات والقوانين المنظمة للحوكمة.

- **اختبار الفرضية الثانية:** لاختبارها الفرضية الثانية تم إجراء اختبار T على المحور الثاني، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة T المحسوبة 7.090 وهي أكبر من

قيمة T الجدولية والتي تقدر بـ 2 وبدلالة 0.000 أي أقل من 0.05، وعليه يتم قبول الفرضية التي تنص على أن هناك غياب شبه كلي لتشكيل لجان التدقيق في الشركات الجزائرية، وهذا راجع إلى عدم وجود بورصة نشطة في الجزائر، وغياب تعليمات قانونية وتشريعية توضح مهام وعمل لجان التدقيق، كما أنها إجراء اختياري وهذا ما جعل أغلب الشركات لا تقوم بتكوينها.

- **اختبار الفرضية الثالثة:** لاختبارها الفرضية الثالثة تم إجراء اختبار T على المحور الثالث، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة T المحسوبة 25.434 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تقدر بـ 2 وبدلالة 0.000 أي أقل من 0.05، وعليه يتم قبول الفرضية التي تنص على أن لجان التدقيق تلعب دورا مهما في تحسين وإرساء حوكمة الشركات، وهذا من خلال دورها في الإشراف على ممارسة قواعد حوكمة الشركات، ومساعدة مجلس الإدارة في عمله، ودعم استقلالية التدقيق، تعزيز نظام الرقابة الداخلية، ضمان جودة التقارير المالية من خلال تعزيز الشفافية والإفصاح، وتحسين أداء الشركات.

5. خاتمة:

تطرقنا في هذا البحث إلى مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بحوكمة الشركات ولجان التدقيق ومهامها في تعزيز وإرساء الحوكمة، كما تم استقصاء آراء بعض الأكاديميين حول هذا الموضوع عن طريق تصميم استبيان تم توزيعه على عينة من الأساتذة الجامعيين المتخصصين بجامعة يحيى فارس بالمدينة للإجابة على إشكالية البحث والتحقق من صحة الفرضيات، فتعتبر حوكمة الشركات أداة فعالة لإدارة الشركات، ولها عدة آليات من بينها لجان التدقيق التي لها عدة مزايا.

نتائج البحث: بعد تحليل الدراسة تم التوصل إلى عدة نتائج نذكر منها:

- الشركات الجزائرية لا تهتم بتطبيق حوكمة الشركات.
- القانون الجزائري لم يشر بصورة واضحة بضرورة تطبيق حوكمة الشركات.
- الشركات الجزائرية لا تلتزم بتبني لجان التدقيق بها، فهي من الإصلاحات الاختيارية، ولا يوجد قانون يلزم بتشكيلها، فهي مازالت بعيدة بالرغم من صدور التنظيم رقم 02-03 الصادر سنة 2002.

- وجود لجان التدقيق يعمل على تعزيز وإرساء حوكمة الشركات من خلال: زيادة كفاءة التدقيق ودعم استقلاليته حيث تحد من تدخل الإدارة، تقليل العبء على مجلس الإدارة من خلال مهامها الرقابية والإشرافية، التنسيق بين عمل مجلس الإدارة

- وعملية التدقيق الداخلي والخارجي، أداة يعتمد عليها المساهمون لحماية مصالحهم وحقوقهم من خلال تعزيز الإفصاح والشفافية في القوائم المالية.
- توصيات البحث:** في ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم بعض التوصيات:
- ضرورة تطبيق الحوكمة في الشركات الجزائرية لما لها من دور كبير في محاربة الفساد وتحسين أدائها.
 - ضرورة اعتماد وإنشاء لجان التدقيق في الشركات الجزائرية لما تحققه من فوائد للشركة والمساهمين وأصحاب المصالح.
 - العمل على تسهيل كافة الإجراءات والتدابير الضرورية لترسيخ مفهوم الحوكمة ولجان التدقيق في الجزائر.
 - ضرورة سن وإصدار قوانين وتعليمات من طرف الهيئات القانونية والتشريعية الجزائرية تلزم الشركات بضرورة تكوينها مع توضيح لمهامها وآليات عملها.
 - إجراء المزيد من البحوث حول موضوع لجان التدقيق ومهامها.
- 6. قائمة المراجع:**
- المراجع الأجنبية:**

- Alina Hagi, et al, **Corporate governance in Romania**, Scientific Bulletin – Economic Sciences, Volume 21 / Special Issue EtaEc 2022, p97-106
- Cadbury, **Report of the committee on The financial Aspects of Corporate Governance**, London, 01December 1992, p14
- Garzón Castrillón, Manuel Alfonso, **THE CONCEPT OF CORPORATE GOVERNANCE**, Revista Científica "Visión de Futuro", vol. 25, No 2, Argentine, ISSN: 1669-7634, 2021, p177-190
- Hariem Abdullah, **Corporate social responsibility and firm performance from developing markets: The role of audit committee expertise**, Sustainable Futures, vol 8, 2024,p1-11, Available at <https://doi.org/10.1016/j.sftr.2024.100268>
- Masiye Banda et al, **Corporate Governance A Conceptual Analysis**, Research Journal of Finance and Accounting , Vol.14, No.17, ISSN 2222-1697, 2023, p41-61
- Omar Turki Hazza et al, **Influence of CEO characteristics and audit committee on financial performance: Evidence from Iraq**, Journal of

Open Innovation: Technology, Market, and Complexity, Vol 10, Issue 2, June 2024, p1-10

- Rainsbury Elizabeth et al, **The Impacts of Audit Committee Financial and Industry Expertise on the Readability of Key Audit Matters**:2024 , Available at <https://ssrn.com=4730420> or <http://dx.doi.org/10.2139/>

المراجع العربية:

الأطروحات:

- شراطي سميرة، (2010)، الإفصاح عن حوكمة الشركات في التقارير المالية السنوية ومحدداته: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة الأردنية الصناعية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة اليرموك، الأردن.

المقالات:

- الاتحاد الدولي للمحاسبين، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، (2009)، الإرشادات الدولية للممارسة الجيدة تقويم وتحسين الحوكمة في المنشآت، شركة عسير، المملكة العربية السعودية، نشرية خاصة.

- بارزان عمر علي، وآخرون، (2022)، دور لجان التدقيق في تفعيل حوكمة المصارف دراسة استطلاعية من وجهة نظر مراقبي الحسابات في إقليم كردستان بالعراق، مجلة زانست العلمية، الجامعة اللبنانية الفرنسية، اربيل، كردستان العراق، المجلد 07، العدد 2، ص 633-661.

- بوخرص محمد امين، تخربين وليد، (2022)، أهمية لجان المراجعة كآلية للحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي، مجلة مالية ومحاسبة الشركات، المجلد 2، العدد 2، ص 38-48.

- بوزيان يوسف، حفصي رشيد، لجان المراجعة بين واقع التشكيل وآليات العمل، دراسة مقارنة، 2021، مجلة المنهل الإقتصادي، المجلد 4، العدد 2، جامعة الوادي، الجزائر، ص 103، 118..

- بوشدوب طلال، جلاب محمد، (2021)، الالتزام بدرو لجان المراجعة كمدخل لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 21، العدد 2، ص 192-211.

- حمادة رشا، (2010)، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 2، ص 87-118.

- شراطي سميرة، (2019)، دراسة تقييمية لأطر حوكمة الشركات في الجزائر مقارنة بالأردن، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية، العدد 13، ص 70-92.

- عمر احمد محمد، واحمد دحدوح، (2011)، دور لجان التدقيق في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة السورية دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 2.

- عناني عبد الله، (2017)، دور لجنة التدقيق في دعم وتعزيز حوكمة المؤسسات، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، العدد 07، ص 240-258.

- غروي خالد، (2023)، لجنة المراجعة بين الأهمية وضرورة الإرساء بالجزائر دراسة مقارنة، مجلة الإقتصاد الصناعي، المجلد 13، العدد 1، ص 777-795.

المداخلات:

- احمد حلمي جمعة، (2003)، حوكمة الشركات واستمرارية المنشأة، حوكمة الشركات وأبعاد التطور في إطار ممارسة مهنة التدقيق الداخلي، المؤتمر العلمي المهني الخامس، جامعة الزيتونة، الأردن.